

قرارات

وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية

قرار وزارى رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٩

صادر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٧

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية

وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي؛

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها

وتعديلاته؛

وعلى قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم الهيئة المصرية

العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات

القياسية المصرية؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩٦؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨١ لسنة ١٩٩٦؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٩٩/١٠/١٢؛

قرر :

مادة أولى - مع عدم الإخلال بأحكام القرارات الوزارية رقمي ١٨٠ لسنة ١٩٩٦ و ١٨١ لسنة ١٩٩٦ لا تسرى أحكام القرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ على المواصفات القياسية المصرية التالية :

م ق م ١٩٦٤/٥٣٣ اسطوانات تعبئته غاز البيوتان التجارى المسال سعة (٢٦,٢١ لتر) .

م ق م ١٩٨٩/٨٧٨ اسطوانات تعبئته خليط من غازى البروبان والبيوتان التجارى المسال سعة (٣٠ لتر) .

م ق م ١٩٨٩/١٧٨٤ اسطوانات تعبئته خليط من غازى البروبان والبيوتان التجارى المسال سعة (٦٠ لتر) .

م ق م ١٩٧ / ١٠٢ أجهزة الإضاءة المنزلية الخاصة بعرق الغازات البترولية المالة (الجزء الأول : اسطوانة الغاز) .

مادة ثانية - تخضع لأحكام القرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ المواصفات القياسية المصرية رقم ٣٤٤٣ لسنة ١٩٩٩ الخاصة باسطوانات الغاز متكررة التعبئنة الملحومة والمصنوعة من الصلب والتي تلغى وتحل محل المواصفات المذكورة في المادة الأولى .

مادة ثلاثة - ينبع المنتجون مهلة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار للتوافق مع متطلبات المواصفات القياسية المصرية المشار إليها في المادة الثانية .

مادة رابعة - ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية

د/ مصطفى محمد الرفاعي